تأييد الأشقاء والحلفاء ضرورة لعقد المجلس الوطني

بقلم بشير البرغوثي

لقد كتبنا في هذه الزاوية قبل اسبوعين حول ضرورة الاتفاق على توحيد اتفاق عدن الى قرارات واجراءات تقدمه لتوحيد المجلس الوطني الفلسطيني قبل انعقاد دورته الجديدة ، والآن بعد ان احدث تصاعد التصريحات عن سيادة المجلس وعدم جواز مواجهته بمشاريع قرارات جاهزة تصبح الحاجة اكثر الحاحا لضرورة الاتفاق المسبق على تكون الدورة القادمة دورة وحدة وليس دورة لتعميق الانقسام.

ان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ليس عملية ادارية او سرمعقد معزولة عن الجانب السياسي وخاصة حينما يتعلق الامر بحركة وطنية تكافح من اجل تحرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني والعودة ، ولهذا ليس من المناسب الانحراز وراء التعابير الخطابية في معالجة هذا الموضوع البالغ الخطورة وهو تحديد مكان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، ومن الممكن اعتبار انعقاد الدورة الجديدة فوق باخرة في البحر "انجازا" اداريا ، ولكنه اخفاق مؤكد بالمعنى السياسي. فالحركة الفلسطينية لا تستطيع ان تعيش فوق "باخرة" سابحة والجميع يعلم انها ليست "شراعية" بل تحتاج الى الوقود ومن مصادره في العالم العربي.

ولهذا ليست هناك حاجة للقول غير المباشر للجزائر او غيرها من خلال الحديث عن الباخرة بان الفلسطينيين ليسوا بحاجة لكم لعقد مؤتمرهم خصوصا في خضم جهود الوساطة الحثيثة التي يقوم بها البلدان الشقيقان الجزائر واليمن الديموقراطية.

ان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني يجب ان يتم بتأييد حلفاء الشعب الفلسطيني واشقائه. وبدون ذلك فان اتفاق عدن حتى لو اقر من قبل المجلس بكل تفاصيله فهو سيكون من الوجهة الاستراتيجية بلا قيمة لان الحركة نفسها التي يفترض فيها تنفيذه ستكون عرضة للاستلاب من قبل الطرف الاخر الذي يجد فرصته الذهبية في تعارض منطقة التحرير مع حلفائها.

هذه الحقيقة ليس مطلوبا من المسؤولين الفلسطينيين وحدهم التقيد بها ، بل ومن المسؤولين السوريين كذلك. ولقد بات واضحا ان جميع حلفاء الشعب الفلسطيني ، باستثناء المسؤولين السوريين ، يؤيدون اتفاق عدن واجراء الحوار الشامل على اساسه. واذا كان جميع هؤلاء الحلفاء ، وكذلك اطراف اتفاق عدن، يواصلون الجهود لتأمين الموافقة السورية على حل الخلافات القائمة على اساس اتفاق عدن، فذلك لانهم يقدرون دور سوريا واهمية التحالف الاستراتيجي معها ، دون ان يعني ان هناك "فيتو" مطلق يعطل تحرك الاخرين اذا ما وصلوا الى قناعة باستحالة الحصول على تلك الموافقة وجسر الخلافات القائمة.

مما لا شك فيه ان هناك خسارة للجميع لو لم تنجح جهود الوساطة الحالية التي يقوم بها الرئيس اليمني الديموقراطي بمشاركة الجزائر. لان النتيجة ستكون في غير صالح تحقيق اكبر قدر من التضامن والعمل المشترك بين قوى التصدي للهجمة الامبريالية. ولكن المسؤولية الاكبر في هذه الخسارة لا تقع على كاهل اطراف اتفاق عدن اذا ما ذهبوا بعد ذلك الى دورة المجلس الوطني بتأييد حلفائهم واشقائهم.

ان الجماهير العربية التي ايدت سوريا في تصديها الباسل للهجمة الامبريالية ، وفي وقفتها الشجاعة مع الحركة الوطنية اللبنانية ، وفي مجمل سياستها المعادية للامبريالية لا تستطيع ان ترى في الموقف السوري من اتفاق عدن انسجاما مع السياسة السورية العامة ومع الدور الكفاحي الذي تضطلع به سوريا. وهي بالتالي تود ان تراه موقفا طارئا قابلا للتفسير خصوصا وان استمراره يعود بمردود سلبي على مجمل السياسة السورية العامة.

ومن هذا المنطلق ـ منطلق التقدير لاهمية التضامن مع سوريا والحاجة الى هذا التضامن لا بد من التذكير بان مواصفات الساحة الفلسطينية تختلف عن مواصفات الساحة اللبنانية ، واسلوب التعامل والمعالجة لا بد ان يكون مختلفا ايضا.

واخيرا لا بد من القول ان الفلسطينيين لا يطلبون ، ولا يجب ان يطلبوا ، من الوسطاء الاختيار بينهم وبين سوريا. وانما اختيار ما يخدم المصلحة المشتركة لمجموع حركة التحرر العربية. وهو، في الحالة الملموسة، التضامن مع سوريا ، والتضامن مع منظمة التحرير حتى لو لم تنجح جهود الوساطة. والتضامن مع منظمة التحرير، في الوضع الراهن ، لا مدخل له سوى اعادة وحدتها وتفعيل مؤسساتها من خلال تنفيذ اتفاق عدن عبر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في وقت مبكر.

محاكمة الارهابيين اليهود ...

الذين علمت مسبقاً بالقنابل في الباصات العربية وحاولت تعطيل تفكيكها

لم يعد مجالا للشك في جلسة المحكمة المنعقدة يوم الاحد الماضي في قضية عشرين من اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي ان سلطات الاسرائيلية كانت على علم مسبق بوضع القنابل المتفجرة في الباصات العربية في نيسان الماضي وبالموعد الذي ضبطت عليه ساعة التفجير بين الرابعة والنصف كما اتضح ايضا ان رجال المخابرات حاولوا تعطيل المتفجرات من تفكيك القنابل وازالتها.

وقد تبين خبير المتفجرات ، حوادث تعود الى ما قبل حادثة ـ ان المحكمة رفضت طلبه.

ان رجال المخابرات وجدوا عند الباصات ... وطلبوا منه من ازالة ... له انه يوجد وقت ... ما من خطر وطلبوا ... من فوق قبل ان ... ان هؤلاء كانوا ... بتوقيت. ساعات ... وفي الرابعة والنصف ... لم يكن باستطاعتهم ... الساعات الملغومة. ... لاول مرة في حياته ... ان لا يقوم بابطال ...

... المتفجرات الثاني ... ما قاله زميله ... ازالة المتفجرات ... نظر الى ساعة ... فعلا الساعة ...

... محامي الدفاع ... يتضح من طبيعة ... التحقيقات ان ... في مراقبة ... المتهمين وبذلك ... المشاركة فيها ايضا ... نظره انه بعد ... مباشرة قبل ... اجوابهم عن ... الهجوم على الجامعة الاسلامية في الخليل في السنة الماضية وانه منذ ذلك الوقت والمخابرات تقوم بجمع المعلومات عن نشاطاتهم وقد طالب بالكشف عن تفاصيل ما قامت به المخابرات الا ... وطالب المحامي المذكور ان يقوم احد رؤساء المخابرات ويبدو انه المسؤول عن العمليات في القدس والضفة الغربية باحترام وعده لاحد المتهمين ويدعى "يهوشوا بن شوشاني" بانه سوف يسقط تهمة محاولة نسف المسجد الاقصى عن المتهمين ولن يقوم باثارة هذه القضية امام المحاكم اذا ما ادلى المتهم المذكور بكافة التفاصيل التي يعرفها عن تلك العملية.

وقدمت النيابة في جلسة المحكمة ادلة ثبوتية منها اعترافات خطية وساعة توقيت ولاحظ الجميع ان المتهمين وكالعادة تمتعوا بحرية الحركة بدون قيود وفي ردهات المحكمة واختلطوا بحرية مع محاميهم وعائلاتهم.

فيليتسيا لانغر تطالب بالافراج عن أربع نساء لبنانيات

تقدمت المحامية التقدمية فيليتسيا لانغر بالتماس الى المحكمة العليا الاسرائيلية يوم الاحد الماضي ٩/١٦ ، ضد وزير الدفاع الاسرائيلي ومدير سجن نفي ترتسا للنساء باسم المعتقلات اللبنانيات الاربع اللواتي اعتقلتهن السلطات الاسرائيلية بصورة تعسفية مؤخرا في جنوب لبنان ووضعتهن في زنازين نفي ترتسا.

وقد رفضت السلطات طلبا كانت قد تقدمت به لانغر لزيارة السجينات اللبنانيات وبحث قضيتهن بناءا على طلبهن ، كما ومنعت المحامي جواد بولص من رؤيتهن ايضا. في حين اعربت المحامية لانغر عن استيائها من الموقف الذي لا يتفق والاعراف والمواثيق الدولية ، وقالت : "ان ما يسمى بانظمة الطوارئ بشأن احتجاز معتقلي لبنان في السجون الاسرائيلية تناقض المادة (٧١) من اتفاقيات جنيف التي تنص على ضرورة وضع الافراد المعتقلين في البلاد الذي ينتمون اليها. كما وان المادة (٢٢) من قانون المحامين الاسرائيليين تعطي الحق لاي معتقل بتوكيل محام يدافع عن قضية وله الحق في زيارته.

وفي نهاية الالتماس توجهت لانغر مطالبة المحكمة العليا العمل على اطلاق سراحهن فورا ، وتقديم الاسباب الحقيقية وراء منعها من زيارة كل من راغدة عبد الرضا ايوب، فاطمة محمد موسى باشا، ليلي مشور ، ووداد خرينه.